خلال الاجتماع الاسبوعي لمجلس الوزراء:

توجيه وزارة النفط بمراقبة سير عملية تموين السوق المحلي بالديزل

استكمال اجراءات تنفيذ نظام صرف الراتب بالبطاقة الممغنطة من يوليو القادم

صنعاء/سبأ:

وقف مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة الدكتور على محمد مجور، رئيس المجلس أمام حالة الاختناق التى شهدها السوق المحلي جراء نقص مادة الديزل والعوامل الداخلية والخارجية التى ساهمت في تفاقم هذه المشكلة خلال الأيام القليلة الماضية .

واقر المجلس في ضوء مناقشته لهذا الموضوع مجموعة من المعالجات والاجراءات التكميلية لتعزيز عملية تموين السوق المحلي بالديزل بصورة مستمرة وضبط عملية التوزيع لهذه المادة على مستوى المحافظات والمديريات في ضوء تحديد الاحتياجات الحقيقية لها والأخذ بعين الاعتبار تحديد الكميات المطلوبة للمستهلكين الرئيسيين وفي المقدمة وزارة الكهرباء والطاقة بصورة دقيقة وعلمية.

إقرار مشروع قانون حماية المستهلك

واكد مجلس الوزراء على سرعة قيام اللجنة الامنية العليا بتقديم القرارات اللازمة للتصدي لاي نشاط تهريبي سواء للديزل أو المشتقات النفطية الاخرى على نحو حازم وذلك على امتداد الشريط الساحلي والحدود البرية للجمهورية .

وحمل المجلس وزارة النفط والمعادن كامل المسؤولية في مراقبة سير عملية التموين في الديزل سواء على المحافظات أو المحطات المرخص لها على مستوى الجمهورية والتأكد من سلامة هذه العملية وكذا اتخاذ الاجراءات القانونية الرادعة بحق كل من يحاول التلاعب بعملية التوزيع واغلاق المحطات التى يثبت تلاعبها او احتكارها لهذه المادة .

وناقش المجلس تقرير وزير الخدمة المدنية والتأمينات الذي تضمن نتائج تنفيذ نظام البصمة والصورة البيولوجي في بعض المحافظات الى جانب مشروع تطبيق نظام صرف الراتب ونظام الحضور والانصراف بالبطاقة الوظيفية الممغنطة المعتمدة على البصمة والذي يعتبر أحد مكونات نظام البصمة والصورة.

ويهدف النظام بدرجة رئيسية الى رفع كفاءة الأداء الحكومي في ادارة الموارد البشرية بتحسين الأداء والإنتاج والقضاء على الاختلالات ومكافحة الفساد والتخلص من مشكلة الموظفين الوهميين من خلال هذا المشروع الذي يعتمد التوقيع الالكتروني عبر البصمة في عملية الحضور والانصراف واستلام الراتب أي التحقق الالكتروني المباشر للذاتية الشخصية للموظف واغلاق المجال أمام أي شخص قد ينوب عنه سواء اثناء الدوام أو عند استلام الراتب.

ويقوم النظام المهيأ لربطه مباشرة بين وزارة الخدمة المدنية والتأمينات مع جميع الوحدات الرئيسية في وحدات الخدمة العامة لنشر نظام شؤون الموظفين عبر الشبكة وفق أنظمة تعمل عن طريق متصفح المواقع وكذا ربط نظام المرتبات مع الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي لتقوم بتوزيعها عبر الشبكة الخاصة بها والمكاتب التابعة لها وصرفها عبر نظام صرف الرواتب أو الصرافات الآلية.

وقد أقر المجلس استكمال الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا النظام بحيث تتولى وزارة الخدمة المدنية والتأمينات وفق الإجراءات الكفيلة بتنفيذه على جميع وحدات الخدمة العامة وذلك اعتبارا من شهر يوليو 2008م.

واقر المجلس آلية تنظيم توظيف العمال اليمنيين غير الفنيين العاملين في شركات خدمات البترول في المحافظات البترولية (المقاولين من الباطن) المقدمة من قبل وزارة النفط والمعادن وتقضي الآلية بتوظيف العمالة غير الفنية وفقا لمبدأ أولوية التسجيل وتكافؤ الفرص، بحيث يتم تخصيص نسبة 50 بالمائة لأبناء المديرية او المديريات الواقعة في نطاق القطاع النفطي اذا كانت متوفرة ولديها الخبرة ونسبة 25 بالمائة لأبناء بقية المديريات في نطاق المحافظة.

واكد مجلس الوزراء أنه على وزارة النفط والمعادن الزام كافة شركات الخدمات البترولية توريد المستحقات المالية المخصصة للمحافظة وفقا لقانون السلطة المحلية ولائحته التنفيذية من ضرائب وزكاة وأي مستحقات قانونية اخرى، كما وجهها بسرعة اعداد آلية مماثلة لتنظم عملية تأجير المعدات للشركات النفطية تقوم بإعطاء الأولوية في هذه العملية لأبناء المحافظات التي يوجد بها انشطة بترولية.

واقر المجلس مشروع قانون حماية المستهلك المقدم من قبل وزارة الصناعة والتجارة والذي يتكون من سبعة واربعين مادة موزعة على عشرة فصول تشمل التسمية والتعاريف والاهداف والسريان وحقوق المستهلك والتزامات المزودين والمعلنين وجمعيات حماية المستهلك واللجنة العليا لحماية المستهلك وإجراءات التحري والضبط والعقوبات والأحكام الختامية.

ويهدف المشروع الذي تم إعداده بالتنسيق مع جمعية حماية المستهلك وممثلين عن القطاع الخاص الى تحديد القواعد العامة التي ترعى حماية المستهلك وضمان صحة وسلامة السلع والخدمات وجودتها وتامين شفافية المعاملات الاقتصادية التي يكون المستهلك احد أطرافها وكذلك حماية المستهلك من الغش التجاري والإعلان الخادع والحيلولة دون استغلاله اضافة الى المحافظة على النظام الاقتصادي للمجتمع وضمان التطور الصحي الامن في اقتصاديات السوق.

وكلف المجلس الاخ وزير الصناعة والتجارة بالتنسيق مع الاخ وزير الشئون القانونية متابعة استكمال الاجراءات الدستورية اللازمة لإصدار مشروع القانون.

ووافق المجلس على مشروع اللائحة التنظيمية الخاصة بالهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي المقدمة من الاخ وزير الاتصالات وتقنية المعلومات والتي تتكون من 41 مادة موزعة على ثلاثة ابواب تشمل التعاريف والاهداف والمهام العامة واختصاصات الهيئة العامة للبريد ورئيس مجلس ادارة الهيئة ومديرها العام والبناء التنظيمي للهيئة والأحكام الختامية.

وتهدف اللائحة الى تطوير نشاط الهيئة وتمكينها من مواكبة التوسع الكمي والنوعي في الخدمات المقدمة من قبلها بما في ذلك زيادة قدرتها على الوفاء باحتياجات المجتمع من خدمات بريدية ومالية عصرية متطورة تتسم بطابع السرعة والانتظام والامان وتحقيق الاستغلال الأمثل للشبكة البريدية الواسعة على مستوى مختلف مناطق الجمهورية في صرف مرتبات الموظفين آلياً، ووجه المجلس باستكمال الاجراءات القانونية اللازمة لإصدار مشروع اللائحة .

وأحال المجلس مشروعي تعديل القانون رقم 26 لسنة 1991م بخصوص التأمينات الاجتماعية والقانون رقم 25 لسنة 1991م بشأن التأمينات والمعاشات المقدمين من وزارة الخدمة المدنية والتأمينات إلى لجنة وزارية لدراسة المشروعين وتقديم تقرير بالنتائج إلى المجلس في أقرب فرصة ممكنة.

ويهدف مشروعا التعديل إلى مواكبة المتغيرات التي طرأت على المجتمع وإيجاد مفاهيم قانونية متطورة تخدم نظام التأمينات والمعاشات وتساهم في تحسين مستوى معيشة المتقاعد من خلال وضع الضوابط والمعالجات الحقيقية للأجر والمعاش وإيجاد أسس ميسرة لكيفية احتساب المعاش بما من شأنه زيادة معدلات المعاش وتبسيط الأمور ومعالجتها بصورة فعالة.

ووافق المجلس على مشاريع قرارات مقدمة من وزيري المياه والبيئة والسياحة بشأن اعتماد الرموز الطبيعية في اليمن كشعارات ترمز إلى حماية الكائنات الحية المهددة بالانقراض التي تعيش في الحياة البرية الجمهورية اليمنية.

وتشمل القرارات اعتماد شجرة دم الأخوين شجرة وطنية, وكذا طائر الحسون السقطري والنمر العربي وزهرة الصبار، كما تهدف إلى حماية هذه الكائنات والموائل التي تنمو وتعيش فيها من الانقراض إلى جانب الحفاظ على التنوع الحيوي في الجمهورية وتشجيع برامجها وإكثار تلك الكائنات وغيرها من الكائنات المتواجدة في الحياة البرية اليمنية, إضافة إلى رفع مستوى الوعي لدى المواطنين بأهمية هذه العملية والترويج للسياحة البيئية على المستوى الوطني والاقليمي والدولي.

واطلع المجلس على تقرير الأخ وزير الإدارة المحلية بشأن التحضير الجاري لانتخابات أمين العاصمة ومحافظي المحافظات الدورة الأولى 2008م ، حيث اوضح التقرير ُ سير عمل لجان الإعداد والتحضير ومستوى انجازها للمهام الموكلة لها والذي وصل إلى 90 بالمائة بما في ذلك استقبال رؤساء واعضاء اللجان الإشرافية وتزويدهم بالوثائق اللازمة تمهيداً لتنفيذ البرنامج التدريبي لها وكذا توفير التجهيزات اللازمة لعملية الاقتراع وبالتنسيق مع اللجنة العليا للانتخابات.

وقد أكد المجلس دعمه الكبير لهذه العملية الديمقراطية التي تأتي في أطار تنفيذ البرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وتؤسس لمرحلة متقدمة في نظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات .. مشيداً بهذا الخصوص بالجهود التي تبذلها وزارة الإدارة المحلية والجهات الاخرى ذات العلاقة لإنجاح هذا العمل الوطني الهام والنوعي.

وناقش المجلس تقرير اللجنة المكلفة بدراسة التزامات الأطراف اليمنية المشاركة في مشروع الغاز الطبيعي المسال ، واقر على ضوء ذلك الرأي الذي توصلت إليه اللجنة بهذا الشأن.

وفيما يتعلق بفعاليات الوزراء على المستوى الخارجي اطلع المجلس على تقرير وزير النفط والمعادن حول نتائج زيارته إلى الولايات المتحدة الأميركية في الفترة من 24 - 31 مارس المنصرم، وتقرير وزير الأوقاف والإرشاد بشأن نتائج زيارته إلى المملكة العربية السعودية الشقيقة الاسبوع الماضي ، وكذا تقرير وزير الصناعة والتجارة عن مشاركته في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) الذي عقد في مدينة أكرا الغانية خلال الفترة من 20 - 25 إبريل الجاري.

اعتماد الرموز الطبيعية في اليمن كشعارات لحماية الكائنات الحية من الانقراض

ما وراء رمي الشرطة

فيصل الصوفي

يوم أمس قتل في لحج مسلح وقبض على آخر أثناء قيامهما بإطلاق النار على دورية للشرطة، وهذه هي رواية المصدر الأمني أو المحلي هناك، وما يجعل الرواية أقرب إلى الصحة أن هذا الحادث هو آخر ما حدث حتى أمس في السلسلة الطويلة التي ابتدأت منذ فترة، ويستهدف فيها إرهابيون ومسلحون مقرات للجيش وحراساً في النقاط الأمنية مرة بقنبلة وأخرى برشاش وثالثة بقذيفة كاتيوشا، وحدث ذلك في غير مكان، وكأن هناك طرفاً أو جهة جعلت من قوات الجيش والشرطة هدفاً لهجومها إما كراهية وبغضاء - وهذا أهون - أو محاولة لإيجاد رد فعل عنيف من قبل الشرطة يليه رد فعل أقوى لإحداث فتنة، وهذا هو الأخطر لو صح مثل هذا التحليل.. وأزعم أن القيادات الأمنية والعسكرية في تلك المناطق مطالبة باليقظة والحكمة في تعاملها مع هؤلاء الذين يحتمل أن يكونوا قد حددوا لهم هدفاً يرمون إلى تحقيقه من خلال تلك الهجمات وما يترتب عليها.

إن هذا السلوك الذي حدث مراراً وتكراراً لا يبدو أنه عفوي بل يبدو أنه هادف ومخطط له، وأياً كان الذين ينفذونه ويقفون وراء فهو بحد ذاته ضرب من الجنون الذي يوجب على كل الأفراد والمجموعات في البلاد التصدي له أو على الأقل عدم التعاطف مع مجانينه.

إن الكثير من الناس لهم تجارب مؤلمة مع عسكري أو ضابط هناك أو قسم شرطة أو سجن لكن هذا لا يعني أن يتعاطف مع أولئك المجانين، كما ذهب أولئك الذين تعاطفوا مع الإرهابيين لمجرد أن الشرطة لا تروق لهم، وهذا مخز حقاً.

غداً الخميس .. بلادنا تحتفل بعيد العمال العالمي

تكريم عددٍ من العمال المبرزين في مختلف ميادين الإنتاج

صنعاء / سبأ :

تحتفل اليمن غداً الخميس بالعيد العالمي للعمال الذي يصادف الأول من مايو من كل عام بتكريم عدد من العمال المبرزين في مختلف ميادين الإنتاج كتقليد سنوي، تقديرا للدور الريادي الذي تلعبه شريحة العمال في رفاهية المجتمع وتطوره.

ويأتي هذا التكريم وسط تقييم للمكاسب التي تحققت للعمال في ظل اهتمام ورعاية الدولة لشريحة العمال وتحسين مستواهم المعيشي وتحفيزهم على زيادة الإنتاج.

وبحسب شهادات المراقبين فقد شهدت الحركة العمالية والنقابية خلال السنوات الماضية تطورات كبيرة وحراكا نوعياً في التنظيم والانجاز في ظل المناخ الديمقراطي الذي تنتهجه البلاد منذ إعادة تحقيق الوحدة اليمنية في 22 مايو 1990م.

ويشير رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الجمهورية محمد الجدري إلى أن السنوات الماضية شهدت تكوين /12/ نقابة عامة تنضوي تحت الاتحاد وفروعه الـ 15 في محافظات الجمهورية، بالإضافة إلى 10 آلاف و43 لجنة نقابية موزعة على عموم المحافظات.. مشيراً إلى أن هذه التكوينات تضم ما يزيد على /453/ ألف عضو ومنتسب من العاملين والعاملات في مختلف المجالات.

ولفت إلى أن بعض تلك النقابات استطاعت تحقيق انجازات ملموسة ونجاحات واضحة لأعضائها ومنتسبيها من خلال تثبيت مطالبهم وحقوقهم في تشريعات قانونية أبرزها قانون العمل الذي ينظم العلاقة بين أطراف الإنتاج الثلاثة (أرباب العمل والعمال والحكومة)، مما أدى إلى تحسين مستوى الأداء للعمال ورفع مستواهم المعيشي.

وأكد أن الاتحاد حقق هذا العام أهم انجازاته وهو انعقاد مؤتمره التاسع منذ إنشائه والأول بعد قيام الجمهورية اليمنية بحضور عدد كبير من النقابيين وممثلي الحركات العمالية العربية والدولية.

وتولي الدولة شريحة العاملين رعاية كبيرة واهتماماً واسعاً، وتنظر إليهم باعتبارهم حجر الزاوية في العملية التنموية والاقتصادية وإحد العناصر المكونة لأي مشروع كمورد بشري وطاقة أساسية للتشغيل والإنتاج والبناء والتطور.

وتأخذ الرعاية الحكومية لشريحة العاملين في اليمن أشكالاً عديدة تتجلى في إنشاء العديد من المؤسسات والهيئات التي تقدم خدمات ورعاية خاصة للعمال بمختلف الجوانب في الداخل الخارج.

ولم تتوقف رعاية واهتمامات الحكومة بشريحة العمال عند هذا الحد بل امتدت إلى إيجاد نظام وقاعدة تأمينية وبرامج ومؤسسات للتأهيل والتدريب وتنظيم سوق العمل وتوسيع فرصه، والاهتمام ببيئة العمل وشروطها الصحية حفاظا على حياة العامل وصحته من مخاطر إصابات العمل.

ويقول الأخ/ محمد محمد صلاح مدير عام إدارة الصحة والسلامة المهنية بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، إن الإدارة تهتم بتقديم الرعاية الصحية للعمال وتأمين السلامة المهنية لهم من خلال إجراء الكشف الطبي والسريري والمخبري للعمال قبل التشغيل في الجهاز الإداري للدولة والقطاعين الخاص والمختلط .

وأضاف" إن الإدارة تقدم الفحص الطبي الدوري للعمال الذين يتعرضون لمخاطر فيزيائية وكيميائية وحيوية وإشعاعية بالإضافة إلى العمال الذين يتعرضون لمخاطر ملوثات بيئة العمل لتحديد حالتهم الصحية والمتغيرات التي تستجد عليهم من خلال المؤشرات الأولية للفحص الطبي الذي يجريه الفريق التابع للإدارة خلال نزوله الميداني إلى مواقع العمل، لمعالجتها قبل استعصائها واستفحالها".

وأشار مدير عام إدارة الصحة والسلامة المهنية إلى أن الفريق الطبي الميداني يقوم أيضاً بتقديم التوعية الصحية للعاملين وتزويدهم بالمعلومات والنصائح والإرشادات الكافية المتعلقة بالسلامة المهنية ومخاطر العمل والأمراض التي قد يتعرضون لها مستقبلاً وطرق تجنبها.

وحسب إدارة الصحة والسلامة المهنية وفروعها فقد بلغ عدد العمال والموظفين الذي تم الكشف السريري عليهم قبل التشغيل والتحاقهم بسوق العمل ومنحهم شهادة اللياقة الصحية يمنيين وغير يمنيين خلال العام الماضي 24 ألفاً و983 حالة.

فيما بلغ عدد العمال والموظفين الذي تم الفحص الدوري عليهم يمنيين وغير يمنيين المعرضين لملوثات بيئة العمل الكيميائية والفيزيائية والحيوية والإشعاعية (4946) حالة.

فيما بلغ عدد العمال والموظفين الذين تم الفحص الدوري عليهم يمنيين وغير يمنيين المعرضين لملوثات بيئة العمل الكيميائية والفيزيائية والحيوية والإشعاعية (4946) حالة.

ولفتت إدارة الصحة والسلامة المهنية في تقريرها السنوي إلى انه تم تنفيذ برامج توعوية إرشادية للعاملين داخل مكان العمل حول المخاطر المهنية ومسببات الأمراض المهنية وطرق الوقاية منها ،حيث شمل هذا البرنامج (1857) منشأة ، كما تم توعية المرأة العاملة بحقوقها في قانون العمل بالتنسيق مع الإدارة العامة لتنمية المرأة العامة بوزارة الشؤون الاجتماعية.

وأشار التقرير إلى أنه تم خلال العام الماضي زيارة (1722) منشأة، فضلا عن فتح 15 فرعاً للإدارة العامة للصحة والسلامة المهنية بالمحافظات وتزويدها بكافة الاحتياجات من الأجهزة والمعدات الطبية والمحاليل الكيميائية.

رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الجمهورية :

السنوات الماضية شهدت تكوين ((12)) نقابة عامة وعشرة آلاف و43 لجنة نقابية تضمُ 453 ألف عضو

الدولة تولي شريحة العاملين رعاية كبيرة باعتبارهم حجر الزاوية في العملية الاقتصادية